

المعبر عنه عند المناطحة بالنسور فلا يصح محله ما على هذا الاستعراط
 فتلك معان اربعة وانما انصرف اليه على معنيين لانه مما نسب اليه المعنى
 الاصطلاحي لان المعنى الاول اعتبره كونه لفظا والمعنى الثاني كونه
 مفيدا **قوله** في الاصطلاح الاصطلاح لفظ لا تقارن واصطلاحا انما
 طائفة على امر مخصوص اذا اطلق انصرف اليه والمنظلم جمع متخلم
 وهم على اصول الدين **قوله** عبارة عن المعنى الغائب بالنسب اي ان لفظ
 كلام عند المتكلمين اذا اطلق ينصرف للتصنيف النسبة القديمة الغزوة
 عن الحروف والاصول الغاربية فدانه تعالي وانما حملنا كلام الله على
 هذا المعنى لانه هو الذي اصطلح عليه المتكلمون اما المعنى الغاربية
 بانفسنا فلا يصح محله ما في اصطلاحهم وان كان هو الظاهر من عبارة
 السائر بل هو اصطلاح لغوي لما تقدم لك نعم فهم يستدلون به
 على ما هو اصطلاح لهم من قبيل قياس الغائب على التام وبطلان
 اتفاقا عند فهم على الاطلاق المقرره المتلوه لما تقدم لك واحتملوا
 هو حقيقة مبهم كما فيكون مستثرا او حقيقة في الورد بجانب الكافي الذي
 حقه السعد الاول **قوله** الجوزيين جمع جوزية للمخو بطلق في اللغوية
 على معان الفصد والخبر وغير ذلك واما في الاصطلاح فهو علم باصول
 يعرف به اصول واخر الكلم اعرابا وبنا هذا التعريف بنا على ان علم
 الصرف غير داخل فيه وهو ما عارفة الناس فان اردت شموله له
 قلت بدل اعرابا وبنا اشرارا وتزجيا يعني يعلم به حال الكلمة وحوال
 افرادها ويندرج في هذا علم التصريف من اعداد الكلمة واصنافها
 وجمعها وتقسيمها وغير ذلك ويدخل فيه ايضا بعض مسائل علم النحو
 وهو ما يعرف به البناء لانه يلحق للكلمة مفردة صي وجو سببه **قوله**
 والبعض الاخر وهو ما يعرف به الاعراب فانه داخل في قوله وتزجيا
قوله اي سولي المناسب لقوله بعد وتفيد التركيب لاحاجة اليه
 ان يفهم ما يبيح فان السالفي اما احسن من التركيب لاخذ اللفظة
 في معنومه وهي الملازمة بين الاجزا كما صرح به ابن الفواحي في
 الفنية است معلى وان السالفي والتركيب واحد وهو ما ذكره السيد
 الجرجاني **قوله** استعمل على ثلاثة اشيا فيه ان المستعمل عليه فيجمع الميم
 هو عين المستعمل بكثرها فيلزم استعمال الشيء على نفسه وهو باطل

الحاد

الجواب

والجواب انه فلا حمل في المستعمل بغير الميم كقول الامور الثلاثة و
 المستعمل اليه كل جرم على حدته فيكون من قبيل احتمال الكل على
 الاجزاء كما في الامة مثلا على كل واحد من الاتحاد التي توجب شيئا
 في اشيا مسترها اصحابها ما في هذا اليه الخليل ويؤيد غيره
 من المحققين اذا صلحا شيئا اخر فهو اجتماعهم بين شيئا
 التي فعلوا الادم وهي المرة الاولى التي موضعها فالتواشيا يؤيد
 لفظا وهو عند فهم اسم جمع الذي لا يتفرقه فهو ممنوع من الصرف لان
 الثابت الممدودة المنطوق اي العزفي كما قد به السبا على البحر
 المركبات المتعد ان التي وضعت مفردا انما لها شيئا في غير لغة العرب
 فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم الاعراب والبناء
 وغيرها مما يلحق الكلمات العربية ويؤيد ان موضوع هذا العلم
 كقبة العلوم العربية هو النظم العزفي فلا تحت له عن غيرها
قوله لا تراى عليها على الصحيح مبني على ما ذهب اليه من ان المراد
 لست موضوعه بل الموضوع هو العزف وان دلالة المراد ان
 عقلية وهو خلا فالتمسوق والتحقق ان المركبات موضوعية وضمنا
 نوعيا فالواضع مثلا وضع كل تركيب فصل مع فاعلمه للدلالة على
 بسوطة ذلك الفعل للفاعل في قوله من قدير راجع وهو الوضع العربي
 المثار للتعريف فان قلت **قوله** في عبارة السائر على ان مقابل
 الصحاح زيادة التركيب فالجواب ان التركيب اشتمل عليه
 الكلام انما قوا ما قوله الكارح وتمد التركيب لاحاجة اليه معناه
 انه لا حاجة للتصريح به لان الافادة التامة تتلزمه وان كانت
 الكلمة شاملا عليه وتلعا وح **قوله** هو مقابل التصحيح واما ما ذكره
 ابن طائفة من ان الكلام قد يكون مفردا مفيدا كضم الجوابية
 فتد اجم عند بان الكلام المفيد ما بعد ما او ما حذف اصطفا
 بغيره ان سواله ويؤيد ذلك انها لا يفيد وحدها بدون ان يشتمها
سوال **قوله** هو المنظر ان قلت احتمال الكلام على المنظر ظاهر
 فانه جرم ومسته واما احتمال على الافادة والقصد فلا يظهر لانهما
 وصفتان للمتمم لا للكلام فقد لزم احتمال على الشيء على عنده غيره
 والجواب ان المراد كونه مفيدا او كونه مستمورا اذ كثر ما يعبرون

اي على اصطلاحهم
 في قوله على اصطلاحهم
 في قوله على اصطلاحهم
 في قوله على اصطلاحهم

قوله